مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

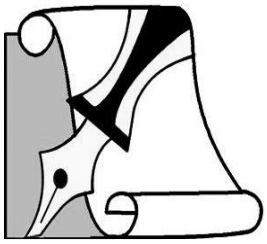

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

صفقة الأسرى لا تُلزم "إسرائيل" بإنهاء الحرب.. ومخاوف من عراقيل نتنياهو ومُخطّط صهيوني لمنع سكّان شمال القطاع كورقة مساومة لإنهاء الحرب

مدخل

حتى كتابة هذه السطور، كانت حصيلة شهداء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، قد وصلت إلى 29 ألفاً و514 شهيداً، و69 ألفاً و616 مُصاباً، بحسب ما أكّدت وزارة الصحّة في القطاع، وسط استمرار القصف العنيف على مختلف أنحاء القطاع، وخصوصاً في مدينتي خانيونس ورفح، التي هدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي ،بنيامين نتنياهو، مُجدّداً باجتياحها، حين قال إنه بصدد إقرار "خطط عملياتية" بشأنها.

وفي حين طرح نتنياهو مُخطّط "اليوم التالي"، تشير التقارير أن حكومته الفاشية تتّجه إلى منع سكّان شمال غزة إلى مناطقهم كورقة مساومة لإنهاء الحرب.

إلى ذلك، يسود جوٌ من التفاؤل الحذر في "إسرائيل" بشأن إمكانية التوصل إلى صفقة مع حركة حماس في قطاع غزة قبل حلول شهر رمضان، بناءً على تفاهمات باريس الثانية؛ ولكن ثمة خشية من قيام نتنياهو بوضع بعض العراقيل، على غرار ما فعله بعد لقاء باريس الأوّل، ولقاء القاهرة أيضاً.

ما مدى جديّة "إسرائيل" في إبرام صفقة الأسرى؟

ذكرت تقارير إسرائيلية أن المحادثات التي عُقِدت في العاصمة الفرنسية، باريس، نجحت في تحريك الجهود الرامية لإبرام صفقة تبادل أسرى بين "إسرائيل" وحركة حماس، والاتفاق على هدنة في قطاع غزة، فيما يواصل رئيس حكومة الكيان، بنيامين نتنياهو، محاولاته للضغط على "حماس"، عبر الربط بين المفاوضات وبين الاجتياح الإسرائيلي الوشيك لمدينة رفح، جنوبي قطاع غزة.

وتبعاً لتلك التطورات، اجتمع المجلس الوزاري الإسرائيلي لشؤون السياسية والأمنية، هاتفياً، مساء 24 شباط؛ وتلقّى الوزراء الأعضاء تحديثات من الوفد المُفاوض الذي عاد صباح السبت، في 24 شباط، من باريس، بشأن التطورات التي شهدتها المحادثات. وبناءً على ذلك، صوّت "الكابينيت" على إرسال وفد إسرائيلي إلى العاصمة القطرية، الدوحة، لمواصلة الجهود الدبلوماسية في محاولة للتوصل إلى صفقة.

وبحسب التقارير الإسرائيلية، فإن "الكابينيت" صادق على إيفاد وفد بمستوى منخفض إلى العاصمة القطرية، لمواصلة المحادثات التي انطلقت في باريس، في محاولة للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى؛ وكان نتنياهو قد أوضح في بيان، أن "الكابينيت" سيُناقش الليلة "الخطوات التالية في المفاوضات."

وقال نتنياهو إنه سيدعو المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت الموسّع)، للانعقاد، "للمصادقة على خطط عملياتية للعملية في رفح، بما في ذلك إخلاء السكّان المدنيّين من هناك"، في إشارة إلى اجتياح إسرائيلي مُقرّر للمنطقة التي نزح إليها أكثر من مليون فلسطيني.

وشدّد نتنياهو على أن "الدمج بين الضغط العسكري والمفاوضات الحازمة سيؤدّي إلى إطلاق سراح الرهائن والقضاء على حماس وتحقيق جميع أهداف الحرب."

وما هي أبرز النقاط التي تمّ التوافق حولها في باريس؟

كشفت القناة 13 الإسرائيلية عن أبرز النقاط التي تمّ التوافق حولها في باريس، وتتعلّق بآليّة التبادل وقائمة الأسرى، وعدد أيام الهدنة، وقضايا تتعلّق بالمساعدات الإنسانية التي سيتمّ السماح بدخولها إلى القطاع. ويمكن تلخيص هذه النقاط بما يأتي:

1 – إطلاق سراح حوالي 40 أسيراً إسرائيلياً في قطاع غزة، من النساء والمُسنّين والمرضى، مقابل إطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

2 – موافقة إسرائيلية على إطلاق سراح عدد من الأسرى، أكبر ممّا تم الاتفاق عليه في السابق، مقابل إطلاق سراح أسرى إسرائيليين في قطاع غزة من "فئات معيّنة."

3 – هدنة لمدة 6 أسابيع في قطاع غزة.

4 – استعداد إسرائيلي لمناقشة الإفراج عن أسرى مُحرّرين في "صفقة شاليط"، أعاد الاحتلال اعتقالهم خلال الفترة الماضية، بحسب ما نقلت القناة عن مصدر أجنبي.

5 – موافقة إسرائيلية على إبداء مرونة في القضايا الإنسانية – سواء في ما يتعلق بإعادة إعمار قطاع غزة أو في ما يتعلق بعودة السكّان إلى شمال قطاع غزة.

6 – عدم التزام "إسرائيل" بإنهاء الحرب، أو بوقف دائم لإطلاق النار.

بدورها، ذكرت هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11") أن معادلة التبادل ستكون 10 أسرى فلسطينيين بالمعدّل، مقابل كل أسير إسرائيلي سيتم الإفراج عنه، وأن معادلة الهدنة ستكون يوماً مقابل كل أسير إسرائيلي يتم الإفراج عنه.

وفي السياق ذاته، أكّد موقع "واللا" الإسرائيلي أن المرحلة الأولى من صفقة التبادل ستشمل المُجنّدات الإسرائيليات، وأنه سيتم الإفراج عن أعداد مختلفة من الأسرى مقابل كل أسير إسرائيلي، وذلك بناءً على "فئة الأسير"، إذ سيتم الإفراج عن عدد أكبر من الأسرى مقابل المُجنّدات، وذلك قد يشمل أسرى من ذوي المحكوميات العالية.

كما أنّ الصفقة ستشمل إطلاق سراح ما بين 200 و300 أسير فلسطيني في سجون الاحتلال، مقابل 35 إلى 40 مُحتجزًا إسرائيلياً في قطاع غزة. في حين لم تؤكّد أي جهة إسرائيلية رسمية أن المحادثات أفضت إلى اتفاق حول عدد أو أسماء الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم.

وما هو الموقف الحقيقي لإسرائيل من الصفقة؟

بموازاة ذلك، قال مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى، إن "إسرائيل" لا تزال بعيدة عن التوصل إلى صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس، في إطار جولة المفاوضات الجديدة التي شهدتها العاصمة الفرنسية، باريس، مشدّداً على "تراجع حركة حماس عن بعض مطالبها."

اللافت أن تصـريحات المسـؤول الإسـرائيلي، الذي يبدو أنه من الأوسـاط المقرّبة من رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامين نتنياهو، جاءت في إحاطة لوســائل الإعلام، في أعقاب عودة الوفد الإســرائيلي المفاوض من باريس، وسط تقارير عن "تقدّم" في المباحثات.

وقال المسؤول الإسرائيلي إنه "ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى صفقة؛ لكن حماس تراجعت عن بعض مطالبها، في أعقاب المواقف الحازمة التي عَبّر عنها رئيس الحكومة، نتنياهو."

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية قد تحدّثت عن عودة الوفد الإسرائيلي من باريس "بتفاؤل حذر" بشأن إمكانية المضي قُدماً نحو التوصل إلى اتفاق قبل حلول شهر رمضان.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية ("كان 11")، عن مصـادر مُطّلعة على المفاوضـات، أنه "تم الاتفاق على إطار جديد خلال محادثات باريس. هناك تقدّم؛ ويمكن التوقيع على الاتفاق قريباً. لا ينبغي للمفاوضات أن تستغرق وقتاً طويلاً."

وذكرت "كان 11" أن "إسـرائيل تلقّت رسـائل من الوسـطاء، مفادها أن حماس معنيّة بالمضـي قُدماً في المفاوضـات". وأشـار مسـؤول إسـرائيلي إلى "تقدّم في موضـوع إطلاق سـراح الأسـرى (الفلسـطينيين)؛ وقريبًا ستتم مناقشة الأسماء أيضًا."

ومع ذلك، شـدّد المسـؤول على ضـرورة المحافظة على "الشـفافية" في التعامل مع عائلات الأسـرى الإسرائيليين في قطاع غزة، مُعتبراً أنه "في النهاية نحن نُجري مفاوضات مع منظمة إرهابية، وكل شيء يمكن أن يتغيّر."

وبالمثل، ذكر موقع "واللا" الإسرائيلي، نقلًا عن مصـدرين مطّلعين، أن "محادثات باريس شـهدت تقدّماً في ملفات عدد وهوية الأسرى الفلسـطينيين" الذين سـتشـملهم المرحلة الأولى من الاتفاق، والذي يتكوّن من ثلاث مراحل.

إشــارة إلى أنّ التقارير الإســرائيلية أجمعت على أن المفاوضــات كانت بشــكل عام "جيّدة وإيجابية"، وشـهدت تقليصـاً للفجوات في عدد من القضـايا، من بينها التفاصـيل المتعلقة بإطلاق سـراح المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة مقابل أسرى فلسطينيين وأيام الهدنة.

وماذا عن "موقف حماس"؟

على الرغم من التفاؤل السائد في "إسرائيل"، إلّا أنه لا توجد أي تأكيدات من حركة حماس، التي لم تُشارك في محادثات باريس، أنها قد تقبل بالخطوط العريضة التي تم التوافق حولها. وذكرت التقارير الإسرائيلية أن المحادثات ستتواصل في الأيام المقبلة.

من جانبه، صرّح القيادي في "حماس"، عبد الرحمن شديد، بالقول: "إننا لسنا جزءاً ولا طرفاً في لقاءات باريس؛ ولم نُبلّغ بأي تقدّم. وهذا إعلان من طرف واحد."

وليس بعيداً عن ذلك، أكّدت مصادر أخرى في "حماس" أن "الوقائع تُشير إلى تراجع الاحتلال عن التزاماته في لقاء باريس السابق؛ ولا معلومات لدينا عن لقاء باريس أو وجود مؤشّرات إيجابية في مواقف الاحتلال."

إشارة إلى أنه، في إطار المباحثات في باريس، اجتمع رئيس الموساد، دافيد برنياع، مع رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه)، وليام بيرنز، ورئيس الحكومة القطرية، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس المخابرات المصرية، عبّاس كامل.

وما قصّة مخطّط نتنياهو لليوم التالي؟

طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تصوّره لمستقبل قطاع غزة، وما يُعرَف إسرائيلياً بـ"اليوم التالي" للحرب الإسرائيلية المتواصلة على القطاع المحاصر، لمصادقة المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية، بحسب ما جاء في بيان صدر عن مكتب نتنياهو.

وذكر البيان أن وثيقة المبادئ التي أعدّها نتنياهو "تعكس توافقاً شعبياً واسع النطاق في إسرائيل على أهداف الحرب والبديل المدني لحكم حماس في قطاع غزة"، عِلماً بأن ما جاء فيها هو تلخيص للمواقف التي عبّر عنها نتنياهو خلال الفترة الماضية.

وأفاد البيان بأن "نتنياهو عَمّم الوثيقة على كافة أعضاء الكابينيت، تمهيداً لإجراء مزيد من المناقشات" حول مسألة "اليوم التالي". وجاءت وثيقة المبادئ تحت عنوان "اليوم التالي لحماس" مُقسّمة إلى ثلاث مراحل.

وشدّدت الوثيقة على أن تحقيق الأهداف المعلنة للحرب المتواصلة على غزة، هي شرط أساسي للانتقال للمرحلة التالية من الرؤية الإسرائيلية لمستقبل القطاع، على المديين المتوسط والبعيد.

وجاء في الوثيقة أن "الشرط الأساسي للوصول إلى "اليوم التالي"، هو أن يواصل الجيش الإسرائيلي الحرب حتى تحقيق أهدافه: تدمير القدرات العسكرية والبُنية التحتية السلطوية لحماس والجهاد الإسلامي؛ إعادة الرهائن؛ ومنع أي تهديد مستقبلي من قطاع غزة."

وعلى المستوى المتوسط، تطرّقت الوثيقة للمجالين المدني والأمني؛ ونصّت على أن "إسرائيل ستحتفظ بحريّة عملياتية في جميع مناطق غزة، دون قيود زمنية، بهدف منع تجدّد الإرهاب وإحباط التهديدات من القطاع". كما تنص على أن "المنطقة الأمنية التي سيتم إنشاؤها في قطاع غزة في المنطقة المتاخمة لإسرائيل، ستظل قائمة طالما أن هناك حاجة أمنية لها."

وتنص الوثيقة على أن "إسرائيل ستُقيم 'حاجزاً جنوبياً' على الحدود بين غزة ومصر، بهدف منع العناصر الإرهابية من إعادة بناء القوّة في قطاع غزة. سيعمل "الحاجز الجنوبي"، قدر الإمكان، بالتعاون مع مصر، وبمساعدة الولايات المتحدة، وسيرتكز على إجراءات لمنع التهريب من مصر تحت الأرض وفوق الأرض، بما في ذلك عبر معبر رفح."

وأكّدت الوثيقة أن "إسرائيل ستُسيطر أمنياً على كامل المنطقة الواقعة غرب الأردن، بما في ذلك محيط غزة (الحيّز البري والبحري والجوي والكهرومغناطيسي)، لمنع العناصر الإرهابية من بناء قوّتها في الضفة الغربية أو قطاع غزة وإحباط التهديدات منها تجاه إسرائيل."

وشدّدت الوثيقة: سيتم نزع السلاح وتجريد قطاع غزة من أي قدرة عسكرية بشكل كامل، باستثناء ما هو مطلوب لاحتياجات الحفاظ على الأمن العام. ومسؤولية تحقيق هذا الهدف والإشراف عليه في المستقبل المنظور، تقع على عاتق إسرائيل."

أما على المستوى المدني، فتَلْفت الوثيقة إلى أن "الإدارة المدنية والمسؤولية عن النظام العام في قطاع غزة سترتكز على محليّين من ذوي الخبرة الإدارية، قدر الإمكان؛ بشرط ألّا تكون هذه الجهات المحلية مُرتبطة بدول أو كيانات تدعم الإرهاب أو تتلقّى منها أي أموال."

وأضافت أنه "سيتم الدفع بخطة شاملة لمكافحة التطرّف في جميع المؤسسات الدينية والتعليمية والرعاية الاجتماعية في قطاع غزة، بمشاركة ومساعدة الدول العربية التي لديها خبرة في تعزيز مكافحة التطرّف في أراضيها."

وبحسب تصوّر نتنياهو، فإن "إسرائيل ستعمل على إغلاق وكالة الأونروا، التي تورّط عناصرها في مذبحة 7 تشرين الأول/ أكتوبر، والتي تُدرّس الإرهاب وتدمير إسرائيل في مدارسها؛ وستعمل إسرائيل على إنهاء أنشطة الأونروا في قطاع غزة واستبدالها بوكالات مساعدات دولية."

كما جاء أنه "لن يكون من الممكن البدء بإعادة إعمار القطاع إلّا بعد الانتهاء من عملية نزع السلاح وبدء عملية اجتثاث التطرّف"، وأنه "سيتم تمويل وإدارة خطة إعادة الإعمار من قِبل الدول التي ستكون مقبولة على إسرائيل."

وعلى المدى البعيد، جاء في الوثيقة أن "إسرائيل ترفض بشكل قاطع الإملاءات الدولية بشأن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين. ولن يتم التوصل إلى مثل هذه التسوية إلّا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، دون شروط مسبقة". كما شدّدت على أن "إسرائيل ستواصل معارضتها للاعتراف الأحاديّ الجانب بالدولة الفلسطينية."

وكيف تنظر النخب الإسرائيلية للوثيقة؟

شكّك خبراء ومُحلّلون في جديّة مخطّط "اليوم التالي" الذي طَرَحه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع الكابينيت السياسي – الأمني، ليلة 22 شباط، وأشاروا إلى أن المخطّط غير قابل للتنفيذ، وهدفه إرضاء شركاء نتنياهو في الحكومة، وخاصة اليمين المتطرف الذي يُمثّله الوزيران بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير.

وكان نتنياهو قد طَرَحَ مُخطّطه في ظل ضـــغوط دولية، وخاصـــة أميركية، عليه، كي يُجري مداولات داخل حكومته حول مســـتقبل قطاع غزة بعد الحرب، وفي الوقت الذي تطرح فيه إدارة بايدن خطة إقليمية واسـعة تشـمل مسـتقبل القطاع وإقامة دولة فلسـطينية؛ وهو ما رفضـه نتنياهو، ووصـفه بأنه "إملاءات خارجية" على إسرائيل.

وتبعاً لذلك، أشار الباحث في الشؤون الفلسطينية في جامعة تل أبيب، د. ميخائيل ميلشتاين، في مقال نشـرته صـحيفة "يديعوت أحرونوت"، إلى أن مُخطّط نتنياهو ينطوي على "ضـبابية نابعة من انعدام الرغبة باتخاذ قرارات، ومحاولة للمناورة بين اضـطرارات سـياسـية داخلية. والنتيجة هي خطوط عامة لسياسة تُعبّر عن الوضع المثالي الذي تريده إسرائيل، لكن تغيب عنه تفاصيل مطلوبة من أجل ترجمة فعلية أو مواجهة ثاقبة مع ضرورات الواقع."

ولفت ميلشتاين إلى أن "اليوم التالي" ليست قريبة مثلما يسود الانطباع من الخطاب الإسرائيلي. يحيى السـنوار لا يزال على قيد الحياة، القتال في غزة مسـتمر، قسـم كبير من منظومة حماس العسـكرية صـمدت، والحركة نفسـها تحتفظ بسـيطرة عامة، حتى في الأماكن التي عمل فيها الجيش الإسـرائيلي، وفي مُقدّمتها شـــمال القطاع. ويمكن تحقيق غايات الوثيقة (مخطّط نتنياهو) في حال انهيار حكم "حماس" فقط، ولا يمكن حالياً الحديث حول متى وكيف ستتحقّق هذه الغاية."

وأشـــار إلى أن "معظم المشـــكلة موجود في القســـم الثاني من الوثيقة الذي يتناول الجانب المدني والسياسي الذي ترتدع إسرائيل منه منذ ما قبل 7 أكتوبر. والضبابية الكبيرة موجودة في وصف "جهات محلية ذات خبرة إدارية وليست ضالعة بالإرهاب"، التي يُفترض أن تنفّذ بدلاً من إسرائيل سيطرة مدنية؛ وكذلك في حقيقة أن السلطة الفلسطينية ليست مذكورة كشريك محتمل، لم يتم الادعاء أيضاً أنها ليست كذلك. وفي الوقت نفسه، يبدو أن هذا الأمر من شأنه إرضاء أعضاء الائتلاف، وكذلك المجتمع الدولي الذي يزيد ضغوطه على إسرائيل."

ورأى ميلشتاين أن هذه الضبابية تُعزّز الاشتباه بأن "صُنّاع القرار يبحثون بجديّة إمكانية إقامة نظام في غزة يستند إلى حمائل، التي تُعتبر كأنها القوّة الأكثر تأثيراً اليوم في المجتمع الفلسطيني."

وحذّر من أنه "عدا عدم استخلاص دروس الماضي المريرة، وفي مقدّمتها 'روابط القرى' التي انهارت قبل حوالي 40 عاماً، يبدو أن هذا المفهوم لا يأخذ بالحسبان التغيّرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، وفي مقدّمتها نمو طبقة وسطى وجيل شاب يواجهون صعوبة بالنظر إلى المخاتير والمشايخ على أنهم قيادة جاذبة. كما أن هذا الأمر يُلزم إسرائيل بالتعامل مع عشرات العناوين التي من شأنها أن تتحوّل إلى ميليشيات مسلّحة بموجب النموذج الصومالي أو الليبي؛ وبذلك يمنعوا تأسيس نظام جديد ومستقر في غزة.

وشدّد ميلشتاين على أن ما يصفه مخطّط نتنياهو بـ "اجتثاث التطرّف في المؤسسة الفلسطينية" هو "هدف فشل تحقيقه في الشرق الأوسط، وخاصة المحاولة الأميركية في العراق؛ وإسرائيل غير قادرة على تنفيذ ذلك بنفسها، وهي مُلزمة بأن يدفع الفلسطينيون خطوة كهذه، الأمر الذي يحتاج إلى عنوان نشط واحد". وأضاف أن مخطّط نتنياهو "لا يُمكنه أن يُشكّل أساساً لخطة عمل قابلة للتطبيق."

بدورها، أشارت نائبة رئيس تحرير صحيفة "هآرتس"، نوعا لانداو، إلى أن الانطباع من وثيقة مخطّط نتنياهو، التي جاءت تحت عنوان "اليوم الذي يلي حماس"، هو أن "اليوم التالي" مُشابه للغاية لـ"اليوم السابق" للحرب على غزة. وأضافت أنه "كما هو الحال في حكم حماس، فإن هدف الوثيقة هو بالأساس استخدام كلمات حماسية لا أهمية لها من أجل إخفاء الحقيقة."

وأضافت أن مخطّط نتنياهو يقضي "بإعادة غزة إلى حصار إسرائيلي، وربما مُشدّداً أكثر. وخطّة نتنياهو لتسوية سياسية هي أنه ليست لديه خطّة كهذه ولا خطة لليوم التالي. وهو يريد 'إدارة الصراع' من دون حلّه أبداً."

وماذا عن إحصائيات حرب الإبادة الجماعية على غزة؟

وفقاً لأرقام المكتب الإعلامي الحكومي، "المستمرّة بالارتفاع" بالنظر إلى المجازر الإسرائيلية المتواصلة بحقّ المدنيين ليلًا نهارًا، فإن حصيلة المحرقة في غزة كانت في اليوم 140 على الشكل الآتي: 36,514 شهيداً ومفقوداً؛ وبين الشهداء 13 ألف طفل، و8800 امرأة، و340 من الطواقم الطبيّة، و47 من الدفاع المدني، و130 صحفياً.

ـــــ 7 آلاف مفقود، 70% منهم من الأطفال والنساء؛ في حين أكّد المكتب إصابة 69,616 بعدوان الاحتلال. كما وثّق 2,573 مجزرة ارتكبها جيش الاحتلال، مؤكّدًا أن 17 ألف طفل يعيشـــون بدون والديهم، أو بدون أحدهما.

وأشـار المكتب إلى أن هناك 11,000 جريح بحاجة للسفر للعلاج "إنقاذ حياة وخطيرة"، وأن 10,000 مريض سرطان يواجهون خطر الموت.

كما أعلن عن إصـــابة 700 ألف مواطن بالأمراض المُعدية نتيجة النزوح، فيما هناك 8 آلاف حالة عدوى التهابات الكبد الوبائي الفيروسي بسبب النزوح.

وأشـار إلى وجود 60 ألف سـيّدة حامل مُعرّضـة للخطر لعدم توفّر الرعاية الصـحية، لافتاً كذلك إلى وجود 350,000 مريض مُزمن مُعرّضين للخطر بسبب عدم إدخال الأدوية.

وأكّد المكتب وجود 99 حالة اعتقال من الكوادر الصـــحية، و10 حالات اعتقال من الصـــحفيين ممّن عُرفت أسماؤهم.

وأشـــار إلى وجود نحو 2 مليون نازح في قطاع غزة، فيما دمّر الاحتلال 157 مقراً حكومياً و100 مدرسة وجامعة دَمّرها الاحتلال بشكل كلّي، و304 مدارس وجامعة دمّرها الاحتلال بشكل جزئي. كما طال التدمير 208 مساجد دمّرها بشكل كلّي، و278 مسجداً دمّرها الاحتلال بشكل جزئي، و3 كنائس استهدفها ودمّرها الاحتلال.

ودمّر العدوان كذلك 70,000 وحدة سكنية كلّياً، و290,000 وحدة سكنية جزئياً غير صالحة للسكن؛ فيما أخرج العدوان 31 مستشفى و53 مركزاً صحياً عن الخدمة، واستهدف 152 مؤسسة صحية بشكل جزئي. كما دمّر 124 سيّارة إسعاف، و200 موقع أثري وتراثي.

وأوضـح المكتب الإعلامي الحكومي الفلسـطيني أن الاحتلال ألقى 69,000 طن من المتفجرات على غزة، منذ بدء الحرب.

الخلاصة

بعيداً عن احتمال نجاح صفقة الأسرى من فشلها، ثمّة قناعة في "إسرائيل" بأنه "لن يكون بالإمكان إنهاء الحرب في قطاع غزة من دون معالجة أمر رفح". ولهذه الغاية، عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اجتماعاً للكابينيت للمصادقة على الخطط العسكرية لاجتياح رفح.

واللافت أن "إسرائيل" ستُقدّم خطة اجتياح رفح إلى مصر، بادّعاء أنها خطة لمحاربة أربع كتائب حماس مُتبقيّة في المدينة، "وكي لا تُفاجَأ القاهرة"، وأن إسرائيل "ستُنسّق مع المصريين العمل على العائق الذي تريد إسرائيل بناءه تحت الأرض (عند الحدود بين مصر وقطاع غزة)، من أجل منع عمليات تهريب في المستقبل."

علاوة على ذلك، يبدو أن هناك مُخطّطاً إسرائيلياً لمنع عودة النازحين في جنوب قطاع غزة إلى بيوتهم في شمال القطاع، خلال الأشهر المقبلة.

وتبعاً لذلك، ذكرت تقارير إسرائيلية أن الاحتلال يستغل مواصلة سيطرته على ما يصفه بـ"ممر نيتساريم"، بين الأحياء الجنوبية لمدينة غزة ووادي غزة. فإسرائيل ستستخدم هذه السيطرة "كورقة مساومة هامة لعملية إنهاء القتال ضد حماس، وتسليم السيطرة عليه إلى جهات حكم محلي لا تكون حماس جزءاً منها، كشرط للانسحاب من الممر وإعادة مليون غزيّ إلى ديارهم في شمال القطاع".